آخر باختلاف العوامل كانهم شلوا عن ما تعقل الواضع في وضع
لفظ المعرب وقيل لهم ما تعقل الواضع في وضع هذا اللفظ فاجابوا
وقالوا المعرب ما اختلف آخره اي ما تعقل الواضع ثم وضع لفظ
المعرب بازاء هذا فبيان التعقل موقوف على بيان ما اختلف آخره اي
على بيان اختلاف الآخر وبيان اختلاف الآخر موقوف على تتبع
كلام العرب فاذا تبين علم ان قول زيد يختلف آخره باختلاف العوامل
وان قول هؤلاء لا يختلف آخره ولا يتوقف بيان اختلاف الآخر على
بيان التعقل حتى يدور واما اذا سئل عن حقيقة مع قطع النظر
عن الواضع ومتعقله وقيل ما حقيقة هذا الاسم التي سمي الاسم وقيل
في جوابه ما اختلف آخره فيدور لان بيان الحقيقة حينئذ يتوقف على
ثبوت الاختلاف له وهو موقوف على اثبات الاختلاف له واثبات
الاختلاف له موقوف على الكشف عن الحقيقة وعلى معرفة ان هذا اللفظ
معرب الا ترى ان من انشأ تركيبا عربيا لم يعلم ان جزء المركب
معرب الا بعد اثبات الاختلاف له فيدور الحق في الجواب
ان يقال جزء مركب لم يشبه مبنى الاصل فبيان الحقيقة حينئذ يتوقف
على ثبوت مركب خاص في الواقع كزيد قايم وعلى عدم مشابهة جزئه
مبنى الاصل في الواقع وعلى تصور ذلك المركب من حيث انه مركب وعلى
تصور عدم مشابهة جزئه مبنى الاصل وثبوت المركب الخ اعني عدم
مشابهة جزئه مبنى الاصل تصورهما لا يتوقف على بيان الحقيقة

حتى

حتى يدور تامل قوله وهو على ضربين منصرف وغير منصرف شتان تقسيم المعرب
على هذين مع تفسير المنصرف بهذا وغير المنصرف بذاك غير جامع اذ هما
لا يشتملان المعرب بالجر وفي بالتغيرين المذكورين واما اذا فسر
غير المنصرف باوجد فيه علتان او واحدة يقوم مقامها والمنصرف
بما لم يجتمع فيه علتان ولم يوجد فيه ما ناب منابهما يكون جامعا
فقصده ينتهي الى الحصر بالاذ قسما بين منصرفا وهو هذا واخر
بين غير منصرف وهو ذاك ثالث ليس هذا ولا ذاك وهو المعرب بالحروف
ولكان ينحصر التقسيم حاصرا بالتكلف البارد قوله منع الجر والتنوين شتان
اراد بالجر الكسر المخصوص بجار الجر لان الكسر المشترك بين المضاف الجر غير
ممنوع منه على اصح المذهبين وبالتنوين تنوين التمكن لان ما سواه
غير ممنوع من نحو المعرب هو اسم المعرب الذي منع الكسر المخصوص بجار
الجر وتنوين التمكن اي كل منهما ممنوع منه قصدا وبالاصالة لشبه الفعل
وذلك لان في الفعل فرعيتين فرعية الاشتقاق وفرعية التالف وفي هذا
القسم ايضا فرعيتان اذ في علتان كل واحدة منهما فرع الاصل فلما شابه
الفعل ثقل منع بعض ما لا يكون في الفعل وهو الكسر والتنوين الذي
هو نشاء الثقل وله لم يمنع عن جميع ما لا يكون في الفعل فرق وبعضهم
قالوا ان المقصود بالمنع هو التنوين فقط ومنع الجر تبعية وهو لا يد
قالوا منع الجر مع التنوين اذ آثره الفعل تمع على الواو قوله ويفتح في موضع
الجر ولم يقل ينصب في موضع الجر كما هو الظاهر من اطلاق النصب المعرب

واحدة نابت منابهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)